كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في المصارف

(المشـكلات والحـــلول)

" دراســة تطبيـقيــة "

Measurement and Disclosure of Financial Assets Converted in Commercial Banks

(Problems and Solutions)

"Applied Study"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستيرفي المحاسبة

كلية التجارة – جامعة عين شمس

إعـــــداد

الباحثة / نورا أحمد مصطفى أحمد عطا

تحت إشـــــــراف

الأستاذ الدكتور
يحيى محمد أبوطالب
أستـــــاذ المحاسبـة الماليـة

الدكتور
صفاء جرجس تادرس
أســتاذ م المحاسبة المالية

كليـــة التجـارة – جامعــة عين شمـس

١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ
لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

صدق الله العظيم

سورة البقرة
آية (٣٢)

كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

اسم الطـالـبـــة / نورا أحمد مصطفى أحمد عطا

الدرجة العلميـــة / ماجستير في المحاسبة

القسم التابـــع له / قسم المحاسبة والمراجعة

الجـامـعـــــــة / جامعة عين شمس

سنـــة التـخـــــرج / ٢٠٠٩

سنـــة الـمنـــــح /٢٠١٦

كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / يحيى محمد أبو طالب — **رئيساً ومشرفاً**
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / أحمد حسن عامر — **عضواً**
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / سيد عبد الفتاح صالح — **عضواً**
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

الدكتورة / صفاء جرجس تادرس — **مشرفاً بالإشتراك**
أستاذ مساعد المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة : ٧ / ٨ / ٢٠١٦

قـــرار اللـجنـــة

توقيع المشـــرف

أ.د /

إهـــــــــــــــــداء

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخاراً

أبي الحبيب

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

أمي الحبيبة

إلى من جعله الله عوني وسندي وبتشجيعه أتممت عملي

زوجي الحبيب

إلى أغلى ما منحني ربي

إبني وإبنتى الغاليين

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي الأحباء

شـكـر وتـقـديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأشرف الخلق أجمعين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن أهتدى بهديه إلى يوم الدين .

تسجد الباحثة لله تعالى حمداً وشكراً خاشعة لجلاله ، شاكرة لفضله ومقرة بنعمته وتوفيقه وكرمه فقد أنار طريق الباحثة وأعانها سبحانه وتعالى على إتمام هذه الرسالة فاللهم إجعل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم إنك نعم المولى ونعم المجيب .

فبعد أن من الله على الباحثة بإتمام كتابة رسالتها هذه ، فإن الباحثة تتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتها الأفاضل الذين كانوا هادياً ومرشداً لها حتى إتمام هذا البحث ، وفقهم الله دوماً وجعلهم نبراساً يضئ طريق العلم والمعرفة لطلابهم .

وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور / يحيى محمد أبوطالب على سعة صدره وروحه السمحة وتوجيهاته العلمية السديدة ومعاونته الصادقة للباحثة ، وما قدمه لي من نصائح وإرشادات بما كان له عظيم الأثر في إخراج هذا البحث ، بارك الله فيه وجزاه عن العلم وطلابه خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور م / صفاء جرجس تادرس علي ما قدمته من جهد وعطاء بلا حدود طوال مدة إتمام البحث ، وما قدمته لي من توجيه ونصح وإرشاد فلها كل تقديري وإمتناني فجزاها الله عني خيراً وأسأل الله تعالى أن يبارك في عمرها وأن يمتعها بالصحة والعافية .

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور / أحمد حسن عامر لتفضل سيادته بالموافقة على الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، وهو ما تعتبره الباحثة شرفاً لها ، ويزيد البحث والمناقشة قيمة وتقديراً والمناقشة مقاماً وإثراء ،فجزا الله عني خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور / سيد عبد الفتاح صالح لتفضل سيادته بالموافقة على الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، وهو ما تعتبره الباحثة شرفاً لها ، ويزيد البحث والمناقشة قيمة وتقديراً والمناقشة مقاماً وإثراء ،فجزا الله عني خير الجزاء .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول : الإطار العام للبحث	١ـ ٩
المقــدمة	٢
مشكلة البحــث	٤
أهميــة البحــث	٦
هــدف البــحث	٧
فروض البحــث	٧
حــدود البحــث	٧
منهج البحــث	٨
خــطة البحــث	٨
الباب الثانى : عملية التوريق	١١ـ ٦٨
الفصل الأول : الخلفية العلمية والعملية لعملية التوريق	١٢
المبحث الأول : ماهية التوريق	١٣
المبحث الثانى : البعد الإئتمانى والتشريعى لعملية التوريق	٣٥
الفصل الثانى : البعد المحاسبى لعملية التوريق	٤٠
المبحث الأول : المحاسبة عن عملية التوريق (بيع حقيقي أم تمويل)	٤١
المبحث الثانى : عرض مشكلات القياس والإفصاح المحاسبى لعملية التوريق	٤٧
الفصل الثالث : الجهود المبذولة فى مجال عملية التوريق	٥٤
المبحث الأول : جهود المنظمات العلمية والمهنية	٥٥
المبحث الثانى : الجهود الفردية	٦٢
الباب الثالث : المعالجة المحاسبية عن مشكلات القياس والإفصاح المحاسبى عن الأصول المالية المحولة فى البنوك التجارية	٧٠ـ ١٠٠
الفصل الأول : القياس المحاسبى لعملية التوريق	٧١
المبحث الأول : القياس المبدئى لعملية التوريق	٧٢
المبحث الثانى : القياس اللاحق لعملية التوريق	٧٨
المبحث الثالث : قياس المخاطر المرتبطة بعملية التوريق	٨٢

الفصل الثانى : معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التوريق	**٨٥**
المبحث الأول : مداخل معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التوريق	**٨٦**
المبحث الثانى : معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التوريق	**٨٨**
المبحث الثالث : معالجة محاسبية مقترحة للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التوريق	**٩١**
الفصل الثالث : الإفصاح المحاسبى عن عملية التوريق	**٩٣**
المبحث الأول : مفهوم وخصائص الإفصاح المحاسبى عن عملية التوريق	**٩٤**
المبحث الثانى : الإفصاح المحاسبى عن عملية التوريق	**٩٦**
المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المرتبطة بعملية التوريق	**٩٨**
الباب الرابع : الدراسة التطبيقية	**١٠١ـ ١٢٤**
الفصل الأول : مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة	**١٠٢**
مقدمة عامة	**١٠٢**
الدراسة الميدانية	**١٠٤**
هدف الدراسة الميدانية	**١٠٤**
فروض الدراسة	**١٠٥**
مجتمع وعينة الدراسة	**١٠٥**
طريقة جمع البيانات	**١٠٥**
مضمون قائمة الإستقصاء	**١٠٦**
الفصل الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	**١٠٧**
الفصل الثالث : تحليل نتائج الدراسة الميدانية وإختبار الفروض	**١٠٩**
الخلاصة والنتائج والتوصيات	**١٢٥ـ ١٣٠**
الملخص العربى	**١٣١ـ ١٣٦**
الملخص الإنجليزى	**١٣٧ـ ١٤٧**
المراجع	**١٤٨ـ ١٥٨**
الملاحق	**١٥٩ـ ١٦٧**

الباب الأول

الإطار العام للبحث

١- المقدمة :

برهنت التجربة العملية على أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال عبر حدود الدول والقارات ،وفتح الأبواب أمام الإستثمار الأجنبي هي إجراءات معززة لقدرات السوق المصرفي وسوق رأس المال بإعتبارهما سوقين متممين لبعضهما البعض Complements ، فلا يحل أحدهما مكان الآخر Not substitutes وأن إزدهار السوقين معا يشكل حجر الزاوية للنمو الإقتصادي، وتراكم رؤوس الأموال وتطور الإنتاج .

ومع نهاية عقد الثمانينات طرأ تحول واضح في نمط التمويل الدولي ، حيث بدأ يطغى أسلوب التمويل من خلال الأوراق المالية على اختلاف أنواعها على بقية مصادر التمويل الأخرى ، وارتبط هذا التحول بالثورة الحقيقية التي حدثت في أسواق التمويل الدولية بسبب التغييرات الجذرية في وسائل وأدوات انتقال الأموال من الوحدات ذات الفوائض إلى الوحدات الباحثة عن التمويل .

ولقد أدركت معظم الدول العربية أهمية مواجهة التطورات التي طرأت على أسلوب التمويل ، فشرعت في مطلع التسعينات في تنفيذ برامج للإصلاح الإقتصادي والمصرفي ركزت فيها على تفعيل دور اقتصاد السوق وتنشيط أسواق رأس المال ، ودعم إجراءات تشجيع مناخ الإستثمار ،ومواكبة مقررات لجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية والملاءة المالية ..... الخ

ومما لاشك فيه أن معظم الدول العربية تواجه الآن أو ستواجه في السنوات المقبلة ثغرة تمويلية هائلة لتأمين خطط التنمية وسد العجوزات في الموازين التجارية ..... الخ ، ولقد آن الأوان لوضع خطط متطورة لمواجهة هذه الثغرة التمويلية تستند إلى تنسيق الأدوار بين الحكومات والمؤسسات المالية العربية ، حيث أن المصارف سيستحيل عليها أن تتولى سد الثغرة التمويلية بمفردها ولكن سيتعين عليها ان تظهر مزيد من الإبتكار في إدارة التدفقات المالية لصالح الوطن العربي وذلك من خلال عدة أمور منها :

التوسع في إقراضها من خارج الميزانية عن طريق " توريق" جزء من تمويلاتها للحكومات والمؤسسات الخاصة العربية .

وبالتالي فإن عملية توريق الديون تعد محرك هام وأساسي لعملية الإصلاح في النظام المالي للدولة ،وأيضا كثورة مطلوبة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية ، كما انها تمثل أداة هامة لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة جديدة ، وتعبئة استثمارات شركات الإستثمار لتوجيهها نحو عملية التنمية ، ويعد ذلك أمرا هاما لتوفير التمويل الخارجي لعملية التنمية .

ويقصد بتوريق الديون : أن يجعل الدين المؤجل في ذمة الغير صكوكا قابلة للتداول في سوق ثانوية ، ويتم إجراء عمليات تداول عليه ، ويترتب على توريق الدين أن يحوله مصدر الدين إلى نقدية سائلة .

وتتمثل عملية توريق الديون في بيع أو تحويل أو رهن بعض الأصول التي يتولد عنها تدفقات نقدية إلى شركات ذات أغراض للتوريق على أن تقوم الجهة المحول إليها هذه الأصول بإصدار أوراق مالية للمستثمرين .

ويقصد **بالأصول المالية المحولة** هي الأصول المالية التي يتم التنازل عنها أو عن أجزاء منها لجهة أخرى ، وقد تتمثل هذه الأصول في قروض ممنوحة بمعرفة البنوك التجارية أو حقوق مالية أخرى متمثلة في أوراق مالية ، أو حقوق مالية قابلة للتحصيل مترتبة على معاملات تجارية بين البنوك والعملاء ،

وقد تأخذ الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية الصور الآتية :

- قروض تجارية للعملاء منتظمة أوغير منتظمة .
- أرصدة مستحقة على العملاء .
- قروض عقارية .
- إستثمارات مالية بغرض الإحتفاظ .

وقد يقوم البنك بتحويل هذه الأصول المالية إلى شركات توريق الديون بهدف التخلص من مخاطر عدم تحصيل هذه الأصول من ناحية ، ومن ناحية أخرى تسنيد هذه الأصول عن طريق طرح سندات بضمان هذه الأصول وبالتالي يتم تسييل هذه الأصول .

وقد يقوم البنك عند تحويل الأصل المالي إلى شركة توريق الديون بإخطار المدين الأصلي بأنه قد تم التنازل عن قيمة هذا الدين إلى شركة توريق الديون ، ويترتب على هذا التنازل أن يقوم المدين الأصلي بالتسديد مباشرة إلى شركة توريق الديون التي تقوم بسداد قيمة السندات التي أصدرتها والمتعلقة بهذا الشأن .

فالبنوك التجارية تقوم بتحويل الأصول المالية إلى شركة توريق الديون وإستخدام حصيلة هذا التحويل في منح قروض جديدة " زيادة معدل دوران القروض "

وتتمثل **الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية** في تحويل البنك للديون المرهونة لديه لأداة تحويل رأسمالية غير تقليدية تصدرها شركات توريق الديون .

ويعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير عملية توريق الديون بأنها تجميع لبعض أصول المصرف المالية والتي تمثل مديونيات على الغير ويتم تحويلها إلى مؤسسة تمويل (شركة التوريق) لعرضها للمستثمرين كأوراق مالية قابلة للتداول .

حيث تقوم شركة توريق الديون بإصدار سندات توريق الديون القابلة للتداول في الأسواق الثانوية بضمان الأصول المالية المحولة ، حيث يتم تلقي مدخرات الأفراد عن طريق الإكتتاب في السندات المصدرة المتعلقة بالأصول المالية المحولة ويتم إجراء تداول عليها ، وتقوم شركة توريق الديون بتحصيل قيمة الدين من المدين الأصلي ثم تقوم بسداد المستحق لحملة السندات ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإستثمارات المالية وتنشيط سوق رأس المال حيث أن شركة توريق الديون تزيد من درجة الجدارة الإئتمانية للبنوك التجارية نتيجة التخلص من القروض غير الجيدة وتحويلها إلى سندات قابلة للتداول في سوق ثانوية ، حيث أن عملية التوريق قدمت أسعارا متدنية للمقترضين وضمانات أفضل للمقرضين وزيادة في السيولة إضافة إلى توفير مصادر تمويل بديلة في أسواق رأس المال.

ومن ثم يتضح لنا ان عملية التوريق قد تحقق المزايا الآتية :

- تحويل الأصول المالية غير النقدية إلى أصول مالية سائلة في صورة سندات قابلة للتداول ، وتقليل مخاطر الدين المرتبط بتلك السندات .
- زيادة درجة الجدارة الإئتمانية للبنوك التجارية نتيجة التخلص من القروض غير الجيدة وتحويلها إلى سندات قابلة للتداول .
- تحقيق زيادة في إيرادات المحيل (البنوك التجارية) وتتمثل في الرسوم التي يحصل عليها المحيل الناتجة عن إتفاق التمويل .
- قد تحقق عملية توريق الديون وتحويل الأصول المالية من المحيل " البنك التجاري" إلى المحال إليه " شركة التوريق " ربحية أفضل للمؤسسة المصرفية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى التقليدية للبنك.
- توسيع قاعدة المتعاملين في سوق رأس المال " بورصة الأوراق المالية " وذلك عن طريق إصدار سندات التوريق بضمان الأصول المالية المحولة ،حيث يتم تلقي مدخرات الأفراد والأشخاص الإعتبارية عن طريق الإكتتاب في السندات المصدرة المتعلقة بالأصول المالية المحولة ،الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإستثمارات المالية وتنشيط سوق رأس المال .
- الحد من مخاطر الديون الرديئة ،عن طريق إستبعاد هذه الديون بتحويلها إلى الغير وبالتالي تخفيض مخاطر الإئتمان المصرفي .

- إستخدام حصيلة تحويل الديون في تقديم قروض جديدة وذلك بمعرفة المحيل ،مما يترتب عليه زيادة معدلات دوران منح القروض وزيادة معدلات السيولة ،والربحية في الجهة المحيلة للأصول المالية المحولة .

٢- مشكلة البحث :

لقد ترتب علي ظهور المنافسة الشرسة بين البنوك التجارية في ظل التطورات العالمية الإهتمام بأداة مالية هامة من أدوات سوق المال وهي تتمثل في تسنيد الديون (توريق الديون) Securitization .
حيث تقوم البنوك التجارية بتحويل الأصول المالية إلى شركات توريق الديون " تسنيد الديون " بموجب عقد حوالة محفظة التوريق ،حيث تقوم شركات التوريق بتسنيد هذه الأصول عن طريق طرح سندات بضمان هذه الأصول وبالتالي يتم تسييل هذه الأصول .
يمثل عقد حوالة محفظة التوريق أداة قانونية لتمويل الحقوق المالية والتعاقدية لشركة التوريق ،ويعد عقد الحوالة بمثابة الأساس الذي يستند عليه محاسب البنك التجاري في إعتبار هذا العقد ناقلا لمخاطر ومنافع ملكية الأصول المالية بصورة جوهرية ، إلى جانب أن عقد حوالة محفظة التوريق يفقد المحيل (البنك التجاري) السيطرة على الأصول المالية المحولة ،الأمر الذي يترتب عليه وجوب إستبعاد قيم الأصول المالية المحولة من دفاتر المحيل (البنك التجاري) .
وحيث أن الأصول المالية المحولة تتمثل في قروض عقارية ،أو حسابات مدينة على بعض العملاء ومستحقة التحصيل ،أو قد تكون أصول مالية مترتبة على تعاقدات ومعاملات مالية ينشأ عنها حقوق مالية قابلة للتحصيل للبنك التجاري ، وأن هذه الأصول المالية المحولة لها قيم أسمية قابلة للتحصيل في تواريخ إستحقاقاتها المستقبلية ،والسؤال الذي يطفو على السطح في هذا الشأن هل يقوم المحاسب بإستبعاد هذه الأصول بقيمتها الأسمية ،وماهي الخسائر المترتبة على هذا الأستبعاد ؟ ،ويتطلب الأمر أن يقوم البنك التجاري بتبويب حسابات الأصول المالية المحولة وفقا :

- لتواريخ تحصيلها المستقبلية .
- لطبيعة النشاط .
- لطبيعة نوع التعاقد .

ويتم إستخراج القيمة الحالية للأصول المالية المحولة ،وذلك بإستخدام معدل خصم يتمثل في معدل الفائدة على سندات توريق الديون التي يتم إصدارها مقابل محفظة التوريق المتمثلة في الأصول المالية المحولة من البنك التجاري إلى شركة توريق الديون .
إستناداً إلى ما سبق ، يرى الباحث أن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الجوهري التالي :
"ما هي مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية والأرباح والخسائر المترتبة على هذا التحويل ،ومقترحات علاجها ؟"
سوف تحاول الباحثة الإجابة على السؤال الجوهري لهذا البحث وذلك من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

❖ مشكلة القياس المحاسبي للأصول المالية المحولة في البنوك التجارية :

وتتمثل تلك المشكلة في الآتي :

- **مشكلة الإعتراف في القوائم المالية : Recognition**

تتمثل تلك المشكلة في تحديد :

- ✓ هل سيتم الإعتراف بالحقوق المالية الناتجة عن عملية التوريق داخل القوائم المالية من عدمه ؟
- ✓ هل يتم إستبعاد الأصول المالية المحولة من القوائم المالية من عدمه ؟
- ✓ هل يقوم المحاسب بإستبعاد هذه الأصول بقيمتها الأسمية ؟
- ✓ ما هي الخسائر المترتبة على هذا الإستبعاد ؟

- **مشكلة القياس المبدئي Initial Measurement للحقوق المالية الناتجة عن عملية التوريق** :

- ✓ وهي تتعلق بتحديد قيمة الحقوق الناتجة عن عملية التوريق التي يقوم بتسجيلها في الدفاتر لديه في تاريخ التمويل (البيع) ، وتتمثل هذه المشكلة في تحديد خاصية Attribute من خواص الحقوق المالية الناتجة عن عملية التوريق تكون قابلة للقياس بأسلوب موضوعي يمكن الإعتماد عليه ، كما يرتبط بالقياس المبدئي كيفية معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية التوريق في تاريخ التحويل .

- **مشكلة القياس اللاحق Subsequent Measurement للأصول المالية المزمع تحويلها إلى الشركة المحال إليها (شركة التوريق) :**

وهي تتعلق بتحديد قيمة الأصول المالية والحقوق المالية المزمع تحويلها إلى الشركة المحال إليها (شركة التوريق) في تاريخ إعداد القوائم المالية لدى المحول ،

وتتمثل تلك المشكلة في :

- ✓ كيف يتم حساب القيمة الحالية للأصول المالية المزمع تحويلها إلى الشركة المحال إليها (شركة التوريق) ؟
- ✓ هل يتم قياس الأصول المالية المحولة بالقيمة الإسمية ام بالقيمة الحالية؟ ،وما يترتب على ذلك من ظهور أرباح أو خسائر ناتجة عن الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية للأصول المالية المحولة (فروق تقييم الأصول المالية المحولة).
- ✓ كيف يتم تحصيل قيمة الإكتتابات في السندات ؟

(حيث يتم تحصيل قيمة الإكتتابات في السندات عن طريق قيام البنك متلقي الإكتتاب بتحويل قيمة الإكتتاب ،بناء على أمر من شركة التوريق ،إلى البنك التجاري المحيل للأصول المالية المحولة ،وذلك بعد تسليم مستندات الأصول المالية المحولة إلى المحال إليه ،تمهيدا لتسليمها إلى أمين الحفظ ،وبذلك يتم نقل مخاطر ومنافع الأصول المالية المحولة إلى المحال إليه (شركة توريق الديون)،ومن ثم يصبح البنك قد فقد السيطرة على الأصول المالية المحولة).

❖ **مشكلة الإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية :**

وتتعلق تلك المشكلة بالآتي :

- ما هي نوعية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها ؟
- كيف يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية والبينية ؟
- هل يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ؟
- ما هو حجم المعلومات المناسب لتحقيق أهداف الإفصاح عن الأصول المالية المحولة ؟

٣- **أهمية البحث :**

- لم يعد مقبولا في الوقت الحاضر أن تقوم دولة بعزل نفسها عما يجري من أحداث في بقية العالم ولما كانت عملية التوريق من الموضوعات التي حظيت بإهتمام الأكاديمين في الدول المتقدمة فإن الأمر يستلزم من الدول النامية ملاحقة هذه التطورات والإهتمام بهذا الموضوع لما قد يكون له أثر على اقتصادياتها وإستثماراتها وبالتالي على الفكر المحاسبي فيها ، ولما كانت مصر من الدول النامية والجاذبة للإستثمار فإن الإهتمام بموضوع المحاسبة عن عملية التوريق ومشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية يعتبر من الموضوعات التي تواكب بها مصر الدول المتقدمة .
- أن المكتبة العربية بوجه عام والفكر المحاسبي في مصر بوجه خاص يعاني من ندرة الكتابات المتعلقة بالمحاسبة عن عملية التوريق .
- مما لاشك فيه أن البنوك العربية بصفة عامة والبنوك المصرية بصفة خاصة في حاجة إلى تنمية توسيع نطاق أنشتطتها وخدماتها المصرفية لتؤدي أعمالا إستثمارية إلى جانب أعمالها التقليدية حتى يتسنى لها مواكبة التحديات العالمية ولن يتاتى ذلك إلا من خلال التعامل في الأدوات المالية الحديثة ومنها عملية التوريق .
- إهتمام وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية بهذه العملية حيث ورد بالمادة (١١) من الباب الثالث من قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ " ..... يجوز للممول ان يحيل حقوقه الناشئة عن إتفاق التمويل إلى إحدى الجهات التي تباشر نشاط التوريق والتي يصدر بها قرار من وزير الإقتصاد بعد موافقة هيئة سوق المال " ،بالإضافة إلى صدور قرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٩٧ لسنة ٢٠٠١ الذي ينص على " يضاف إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المنصوص عليها في المادة (٢٧) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ نشاط توريق الحقوق المالية "
- تقوم عملية التوريق بدور إقتصادي هام في نطاق سوق الأوراق المالية حيث أنه يفيد السوق في إيجاد وعاء جديد للإدخار بأنه يساعد على تنمية سوق الأوراق المالية وبالتالي جذب المزيد من المدخرات ، يساعد الشركات في تسييل ديونها وبالتالي إمكانية قيامها بأداء أعمالها بكفاءة عالية.
- أن عملية التوريق تزيد من درجة الجدارة الإئتمانية للبنوك التجارية نتيجة التخلص من القروض غير الجيدة وتحويلها إلى سندات قابلة للتداول ، وتحقق زيادة في إيرادات المحيل (البنوك التجارية) وتتمثل في الرسوم التي يحصل عليها المحيل الناتجة عن إتفاق التمويل ، وتحقق عملية توريق الديون وتحويل الأصول المالية من المحيل " البنك التجاري" إلى المحال إليه " شركة التوريق " ربحية أفضل للمؤسسة المصرفية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى التقليدية للبنك.

- ومن ثم تتمثل أهمية البحث في إعداد دراسة عن مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية ، والعمل علي تنشيط سوق الأوراق المالية (سندات التوريق) .

٤- هدف البحث :

يهدف البحث إلى "دراسة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية " ومقترحات علاجها ويتم تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية الآتية :

- إلقاء الضوء على طبيعة عملية التوريق كآلية جديدة من آليات النظام المصرفي .
- توضيح ومعالجة مشكلات القياس المحاسبي للأصول المالية المحولة في البنوك التجارية .
- توضيح ومعالجة مشكلات الإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية .
- دراسة تطبيقية لإختبار صلاحية تطبيق الحلول المقترحة لمعالجة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية .

٥- فروض البحث :

- تناول الباحث أهم الدراسات النظرية عن مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية ، والتي صدرت عن أهم المنظمات المهنية والعلمية في معظم الدول المتقدمة وحتى يمكن الإستفادة من مزج الجانب النظري بالجانب العملي ، قام الباحث بإعداد قائمة استقصاء للعاملين في إدارة الإئتمان في البنوك المصرية ، ومراجعي الحسابات على القوائم المالية للبنوك ، بالإضافة إلى استقصاء أراء بعض السادة أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية ، ونظرا لحداثة الموضوع وغياب التشريعات الملزمة للقياس والإفصاح عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية في مصر فقد تم صياغة الفروض التالية :

الفرض الأول : عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول طبيعة عملية التوريق .
الفرض الثاني : عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول القياس المحاسبي للأصول المالية المحولة في البنوك التجارية.
الفرض الثالث : عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول معالجة الأرباح والخسائر المترتبة على هذا التحويل .
الفرض الرابع : عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول الإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية .

٦- حدود البحث :

من خلال أهداف البحث فإن إطاره سوف يقتصر على دراسة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية المحولة في البنوك التجارية والحلول المحاسبية المقترحة لحلها .